من هذا الباب على القطع لاحتماله ان يكون الضمير عائدا
الى المخصوص وهو معدم تقديرا فان قلت لو كان
الامر كذلك لوجب ان يقال نعم رجلين الزيدان ونعموا
رجالا الزيدون ولغات الابهام المعتمد في وضع
الباب وما صح تفسيره بالنكرة اذ لا معنى لوضع
قد انفرد هذا الباب بخواص فيجوز ان يكون من خواصه
التزام كون ضميره مستترا من غير بروز سواء كان للمفرد
او للتثنية او للجموع لمشابهته الاسم الجامد في عدم التصرف
حتى ذهب بعضهم الى انه اسم واما الابهام ثم التفسير
فيكون حاصلا من التزام تأخير المخصوص في اللفظ
الا نادرا وبهذا الاعتبار يصح تمييزه بالنكرة وايضا
يجوز ان يكون التمييز للتأكيد مثله في نعم الرجل
رجلا قال الله تعالى فاذا نقر في الناقور فذلك يومئذ يوم عسير على الكافرين غير يسير
ليس المخصوص بالمدح عالم مكان الشان او القصة وقولهم هو وهي زيد
عالم مكان الشان او القصة فالاضمار فيه خلاف
مقتضى النظم ويختار تأنيث هذا الضمير اذا كان
في الكلام مؤنث غير فضلة نحو هي هند مليحة
وفائدتها لا تعمى الابصار قصدا الى المطابقة لانه
راجع الى ذلك المؤنث ولم يسمع نحو هي لامير
بني عوف وهي زيد عالم وان كان القياس يقتضي
جوازه واما لم يعرض المصنف لنحو قولهم ياله رجلا
ويا لها قصة وربه رجلا وقوله تعالى فعميت عليهم
سمع سمرات لانه ليس من المسند اليه ليتكلم

أم نسيت يا رسول الله كل ذلك لم يكن اي لم يقع واحد
منهما لا القصر ولا النسيان وعليه اي على تعميم النفي
وشمول له كل فرد ورد قوله اي قول ابي النجم
قد اصبحت أم الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع
برفع كله على معنى لم اصنع شيئا ما تدعيه من الذنوب
قال المصنف المعتمد في اثبات المطلوب الحديث
وشعر ابي النجم اما الاحتجاج بالحديث ففي
وجهين احدهما ان السؤال بأم عن احد
الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما
على الابهام في اعتقاد المستفهم فجوابه اما
بالتعيين او بنفي كل منهما رد لاعتقاد المستفهم
وتخطئة له في اعتقاد ثبوت احدهما لا نفي
الجمع بينهما لانه لم يعتقد ثبوتهما جميعا فيجب
ان يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما
والثاني ما روي انه لما قال النبي صلى الله عليه
وسلم كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض
ذلك قد كان فلو لم يكن قوله كل ذلك لم يكن سلبا
كليا لصح بعض ذلك فذكان رد له لانه انما
ينافي نفي كل منهما لا نفيهما جميعا اذ الايجاب الجزئي
رفع للسلب الكلي لا السلب الجزئي واما الاحتجاج
بشعر ابي النجم فلانه فصيح وشائع فيما
اذا لم يكن الفعل مشتغلا بالضمير ان ينصب
الاسم على المفعولية نحو زيدا ضربت وليس في كل

نصب